

نواب عن التشكيل الحكومي الجديد: لتعمل على تحقيق الإنجازات وتنفيذ خطة التنمية

# الغانم: الحكم على الحكومة الجديدة بالأداء وليس الأسماء

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar



رياض العذساني



د. عادل الذهبي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ



بالغة التعقيد وهو ما يفرض عليها الاستعداد جيدا للتعامل معها، مؤكدا أن مجلس الأمة سيكون عوناً للحكومة في تحقيق مصالح الوطن والمواطنين ما دامت الحكومة تبدي التعاون المأمول منها لاسيما في مثل هذه الظروف الدقيقة. وتقدم عسكر بالشكر إلى الوزراء السابقين الذين غادروا الحكومة الحالية، متمنياً لهم التوفيق في أي موقع يخدمون فيه الكويت.

في جانب، جدد النائب خالد العتيبي رفضه عودة الوزيرة هند الصباح إلى مقعدها من جديد، قائلاً: حزننا في أكثر من مناسبة من إعادة توريثها ونستغرب ماذا تمتلك من إمكانيات لتعود إلى مقعدها على الرغم من أنها السيء وعدم تعاونها مع أغلبية من نواب يمثلون الأمة.

وإلى ذلك، في الوقت الذي يتم فيه استبعاد الوزراء الأكفاء الذين أنجزوا وحققوا تعاوناً حقيقياً، يبقى من أعلان عن استجوابه، متسائلاً: كيف يطلب منا التعاون أمام هذه الحكومة غير المختصة؟ وأختتم العتيبي تصريحه قائلاً: عودة الصباح بمنزلة مشروع أزمة ولن نهبأ أن نتجاهل الغضب الشعبي المتنامي ضدها أو نخشى الحل، وكما أن إعادة توريثها حق دستوري فلدينا أيضاً أدواتنا الدستورية التي سنغفلها في الوقت المناسب.

التنمية المنشودة للكويت وأن تأخذ في سلم أولوياتها طموحات الشعب الكويتي في تحقيق الرخاء والتطوير للبلاد. وقال إن نسخة التغيير في الحكومة الوليدة وصلت إلى ما يناهز 60٪ وشملت كل مكونات المجتمع الكويتي، وهذا يدل على نية حكومية بتحريك بعض الملفات الراكدة، مطالباً بإيها بالسعي الحديث لرفع مستوى الخدمات والتطوير ليوكب تطلعات سمو الأمير بجعل البلاد مركزاً عالمياً واقتصادياً عالياً.

وأضاف العريبي: نأمل أن يخلق هذا الخليط الحكومي نوعاً من التجانس في الوزارة الجديدة، وأن يراعي النهوض بقضايا التعليم والإسكان والتنمية الشاملة للكويت، مستدركاً بأن أعضاء مجلس الأمة سيراقبون الأداء الحكومي وتقييمه خلال الأشهر الثلاثة الأولى، محذراً الوزراء الجدد من الجلوس خلف مقاعدكم بل النزول للشارع ومعرفة تطلعات الشعب والعمل على تحقيقها. وأعرب النائب عسكر العنزي عن تهنئته إلى الوزراء الذين حظوا ب ثقة صاحب السمو الأمير وسمو رئيس الوزراء، متمنياً لهم التوفيق في كل ما شأنه خدمة الكويت ومصالحها.

وأضاف عسكر أن تشكيل الحكومة الجديدة يأتي في ظل ظروف سياسية محلية وخارجية



الرئيس مرزوق الغانم أثناء استقباله السفير الفرنسي

## الغانم يستقبل سفير فرنسا وأردن

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس كلا على حدة، سفير جمهورية فرنسا لدى الكويت كريستيان نخله وسفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى البلاد صقر أبو شتال. كما استقبل الرئيس الغانم أمس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية الجنوبية - الكويتية لي كي هي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وبحث سبل تعزيز وتطوير آفاق التعاون في مختلف المجالات لاسيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني. كما بحث اللقاء عدداً من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك وآخر تطورات الأوضاع في المنطقة وآلية تنسيق المواقف تجاهها في المحافل البرلمانية الدولية. وحضر اللقاء سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الكويت يو يونتشول. من جانب آخر بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في بوركينا فاسو الحسن بالا سكندري، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

في ظروف صعبة تواجه فيها الكويت العديد من التحديات. وقال الجلال في تصريح صحافي لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر للوزراء الذين تم استبعادهم من الحكومة، خاصة ممن كان لهم أداء طيب خلال فترة توليهم الحقبة الوزارية، ونتمنى للوزراء الجدد خالص التوفيق وأن يكونوا خير عون لسمو رئيس الوزراء. وأضاف الجلال: يجب أن تعمل الحكومة الجديدة على تحقيق الإنجازات وتنفيذ خطة التنمية، والتعاون مع مجلس الأمة في إقرار القوانين التي ينتظرها المواطن. وشدد الجلال على ضرورة

مختلفة إلى التعاون مع مجلس الأمة لتحقيق الإنجازات التي يتطلع إليها الشعب الكويتي. وفي البداية، وصف نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري التشكيل الحكومي الجديد بالمنطقي والمعقول، مضافاً أيضاً من الأخوة أعضاء مجلس الأمة إتاحة الفرصة للحكومة الجديدة أن تقدم ما لديها من عطاء. وبعدما يتم تقييم كشف حساب أعمالها على ضوء منجزاتها. وهنأ النائب طلال الجلال السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظة الله ورعا. فإنا نرجو أن يحقق هذا الاختيار هدفه المنشود

وأضاف أن وزير الخارجية هو المعنى بموضوع الجلسة وهو من سيلقي البيان، ونقلت رغبته إلى النواب مقدمي الطل، ووجدت في التشكيلة وليس من حق أحد الحجر على أي نائب إن يبدي رأيه في الموضوع للجميع، مبيناً أن رأيه الشخصي يتمثل في منح الفرصة للحكومة الجديدة. وأضاف: لابد من قيام المجلس بسد يد التعاون لهذه الحكومة المطالبة هي كذلك بالتعاون مع المجلس لتحقيق طموح أبناء الشعب الكويتي.

وقال الغانم: يجب أن تكون متفائلين، ونتمنى من الجميع التعاون وأن نعمل معاً لخلق انفرجات سياسية وأن نعمل الحكومة والمجلس يداً بيد لمواجهة كل التحديات التي تواجهنا، متمنياً للحكومة الجديدة كل التوفيق. وفيما يتعلق بالجلسة الخاصة حول قرار الرئيس ترمب ذكر الغانم أن وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أخبره في مكالمته هاتفية اليوم (أمس) بأن الحكومة على استعداد للتعاون مع المجلس وحضور هذه الجلسة وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى، إلا أنه طلب أن يتم التشاور مع المجلس غير يوم الأربعاء وذلك لارتباطه بزيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للجنة الإسلامية في تركيا والتي ستناقش الموضوع ذاته.

# الحجرف يطلب تفسير «الدستورية» للمادتين 97 و116 حول انعقاد المجلس دون الحكومة

تقدم النائب مبارك الحجرف بطلب تفسير المحكمة الدستورية للمادتين 97 و116 حول صحة انعقاد جلسات المجلس دون وجوب حضور الحكومة، وقال في طلبه: تنص المادة (80) من الدستور على أنه «يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب، ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم». وتنص المادة (85) من الدستور

لما كان ذلك، وكان تفسير العبارة الأخيرة من المادة (116) من الدستور على غير ذلك، يؤدي إلى تعطيل أعمال المجلس كلما رأيت الحكومة عدم حضور جلساته، الأمر الذي يهدد حكم المادة (181) من الدستور التي لا يجيز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة حتى في أثناء قيام الأحكام العرفية، هذا فضلاً عن مخالفة حكم المادة (97) من الدستور. لكل ما تقدم، إعمالاً للحق المخول لمجلس الأمة بمقتضى البند (1) من المادة الرابعة من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء

برئيسها أو بعض أعضائها «وإنك من هذه العبارة خاصة بمستوى من يمثل الحكومة في جلسات المجلس، وهو ما يستفاد من صياغة هذه المادة التي وضعت لتقرير حق رئيس مجلس الوزراء والوزراء في الكلام كلما طلبوا ذلك». وأضاف أن للمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته، وأوجب عندئذ (أي إذا طلب المجلس حضوره) أن يحضر شخصياً، وليس له أن يتبج في ذلك مستوى أدنى منه.

لصحة انعقاد جلسات الأعضاء بحضور أكثر من نصف الأعضاء بصرف النظر عن صفاتهم، وهل هم من الأعضاء المنتخبين أو من الأعضاء بحكم مناصبهم كوزراء، الأمر الذي يتبع مع القول بصحة انعقاد جلسات المجلس في حالة توافر النصاب القانوني بتواجد أكثر من نصف أعضائه أيًا كانت صفاتهم، ولا يعارض ذلك مع ظاهر نص العبارة الأخيرة من المادة (116) من الدستور التي تنص على أنه... ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس

التي يبينها القانون، ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه». لما كان ذلك، وكان الدستور وفقاً لما سلف قد بين الشروط الواجب توافرها لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة بأن حدد لصحة اجتماعه شروطاً ممدداً أوجبه المادة (97) منه في فقرتها الأولى، وهو أن يحضر اجتماعه أكثر من نصف عدد أعضائه، وهو نص عام مطلق ورد دون تقييد أو توصيف، بما يدل على أن المطلوب دستورياً

على أنه «لمجلس الأمة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر، ولا يجوز فسخ هذا الدور قبل اعتماد الميزانية». وتنص المادة (97) من الدستور على أنه «يشرط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة». وتنص المادة (181) من الدستور على أنه «لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود



مبارك الحجرف

على أنه «لمجلس الأمة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر، ولا يجوز فسخ هذا الدور قبل اعتماد الميزانية». وتنص المادة (97) من الدستور على أنه «يشرط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة». وتنص المادة (181) من الدستور على أنه «لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود

## خفض سن الناخب إلى 18 سنة والسماح للعسكريين بالتصويت «التشريعية» ترفض إسقاط مبالغ الكهرباء

منه نبيل جدا لكن عندما ننظر له كلجنة وقانون محال لنا فإنه في اللجنة رأينا تعارضه مع كثير من قوانين الجزاء والقوانين المدنية وقوانين الأسرة وأن هذا التعارض يسوق العمل ورفضنا هذا الاقتراح وقدمنا توصيات وسحبنا للجنة وإذا عدلته فستعيد لنا وإذا لم تعدله فسحبنا للمجلس. وأشار إلى أنه تم النظر في قانون الانتخاب ودرسا ثلاثة اقتراحات، منها تخفيض سن الناخب إلى 18 سنة والسماح للعسكريين بالتصويت وإنشاء لجنة مفوضية وغيرها من الاقتراحات ورأينا أنها سليمة جميعها من الناحية الدستورية ونترك القرار للجنة الداخلية والدفاع لأنه اقتراح مع الدستور ولا يعارض المصلحة العامة.



خالد الشطي والحميدي السبيعي وأحمد الفضل



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

غير دستوري وذلك لأنه خصص الذي دينار للمواطن من تاريخ 1/1/2010 لكن السؤال الذي يطرح لنا من ذلك، هل يجوز تخفيض سن الناخب إلى 18 سنة والسماح للعسكريين بالتصويت وإنشاء لجنة مفوضية وغيرها من الاقتراحات ورأينا أنها سليمة جميعها من الناحية الدستورية ونترك القرار للجنة الداخلية والدفاع لأنه اقتراح مع الدستور ولا يعارض المصلحة العامة.

أكد مقرر اللجنة التشريعية النائب الحميدي السبيعي أن اللجنة درست أمس عدة اقتراحات للنواب وعرض عليها قانون الأسرة حيث وافقت على جمع مواد الأمانة واحدة أجل النظر فيها لاجتماع الأسبوع المقبل. وأضاف السبيعي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة التشريعية تدرس دستورية المقترحات وتحليلها للمجلس التي تقوم بعضها بتعديل المقترح وإعادته علينا، لافتاً إلى أن هناك بعض المقترحات لا نجيزها إلا أننا نضع عليها الرأي التشريعي ونحيلها للجان وتقوم برفضها في البرلمان كل عضو على رايه. وقال السبيعي: لدينا اقتراح يخص المبالغ المترتبة على المواطنين نتيجة استهلاك الكهرباء واللجنة رأت أنه

التخصصات التي نحتاجها للطوارئ الطبية أو التمريض أو حفرين إبان. ومن جهة أخرى استغربت الهاشم تكفل وزير الشؤون الاجتماعية والعيش المريح لوفد ضرب في مشاجرة عادية مع مواطن كويتي ولاتزال قضيته منظورة أمام القضاء ولا نعلم من الذي بدأ بالاعتداء على الآخر، متسائلة وفق أي قانون أو لائحة أو قرار يتم التفضل بوفد وأسرتة؟ وما نوع التكفل وحجمه وقيمه ومصدره خاصة أن لدينا قانون عمل يطبق وهو الآن يعالج في مستشفي حكومي ويمكننا إغلافه من الرسوم لكن لا نتكفل به وبأسرته. وكشفت عدم اهتمام القائمين عليها بمستقبل ابنائنا وشبابنا وهم من يمثل أكثر من 60٪ من تعداد السكان.

ورأت الهاشم أن غياب ممثلي الجهات التعليمية عن اجتماع اللجنة ومناقشة هذه القضية أمر خطير ويدل على عدم اهتمام القائمين عليها بمستقبل ابنائنا وشبابنا وهم من يمثل أكثر من 60٪ من تعداد السكان. وأكدت الهاشم أن الحكومة الجديدة ان «مشت على طمام المحروم فلا طبنا ولاعدنا الشر»، وان استمرت بهذه الطريقة سيستمر العجز في الموازنة وستستمر البطالة ولن يستطيع ديوان الخدمة المدنية ان يقوم بالدور المناط به، مشيرة إلى ديوان الخدمة المدنية حتى اليوم لم يسلم هيئة القوى العاملة الهيكل التنظيمي الهيكلي «موقفه» عناء، والنتيجة شبابنا عاطلون عن العمل، وتساعت الهاشم هل تعلم الحكومة حجم الوظائف المشبعة بالكويت؛ بالتأكيد لا تعلم كما أنها لا تعلم تعداد



صفاء الهاشم



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

بالتكسية السكانية نتيجة الاستعانة بالعمالة الوافدة في هذه الوظائف، مشيرة إلى ان ديوان الخدمة المدنية تعجز بعدد قدرته متفردا على معالجة اختلالات العمالة الوطنية وربط مخرجات التعليم بحاجة السوق والتوصيف الوظيفي فتم خلق كيانات جديدة لمساندته، وهي إعادة الهيكلة وهيئة القوى العاملة ومع ذلك لم ينتج في معالجة هذه الإشكالية ولا يزال هناك خريجو جامعات كويتيون عاطلين عن العمل واسرهم تعاني بطالتهم. ونوهت الهاشم إلى ان ديوان الخدمة وممثلي الجهات الحكومية اشتكتوا في لجنة الميزانية مرارا وتكرارا غياب التنسيق الحكومي حول مسألة ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل، مشددة على ان غياب التنسيق والتخطيط في الحكومة لا يقتصر على فقط على الجهات التعليمية.

## الهاشم: «الخدمة المدنية» تعذر بعدم قدرته على معالجة اختلالات العمالة الوطنية «الميزانيات»: خلل بالوظائف المساندة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي قضية مخرجات التعليم وربطها بجاذبات السوق والتوظيف بحضور عدد من الجهات الحكومية. وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور ممثلي وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومن الامانة العامة لمجلس الجعامت الخاصة ووزارة المالية بالإضافة إلى ممثلي ديوان الخدمة المدنية، مبيئة ان تقرير ديوان المحاسبة يؤكد عدم وجود ربط بين مخرجات الختامية العامة والتمسح الزائد على جسد الدولة في التوظيف مع وجود البطالة.

وتابعت الهاشم «انه منذ تحويل ديوان الموظفين إلى ديوان خدمة مدنية ولا يزال الأداء الحكومي ضعيفا ولا يستطيع القضاء على البطالة البالغة من 14 الى 18 ألفا وهو رقم كبير مقارنة بأعداد المواطنين، لافتة إلى ان ديوان الخدمة المدنية حتى اليوم لا يستطيع تقديم توصيف وظيفي صحيح أو يستقطب المواطنين للعمل بالتخصصات النادرة والوظائف المساندة من خلال منح الكوادر والزيادات المالية. وكشفت الهاشم انه نظرا لوجود خلل بالوظائف المساندة وعدم معالجتها من قبل الدولة وجدت إشكالية

## الشاهين: لن نقبل بتعطيل القضايا الحيوية



اسامة الشاهين



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

أكد النائب اسامة الشاهين أنه تقدم مع مجموعة من الزملاء للنواب وفقا للمادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بطلب لعقد جلسة خاصة يفترض ان تعقد اليوم. وأضاف الشاهين في مؤتمر صحافي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة ان هذا الطلب جاء لمناقشة مجموعة من القضايا الشعبية التي تهم المواطنين كافة أبرزها اقتراح بقانون لمنع تقاضي الفوائد من التأمينات الاجتماعية. وأشار الشاهين إلى ان من ضمن سلسلة الطلبات مناقشة اقتراح بقانون من أجل التقاعد المبكر الاختياري واقتراحات بقوانين بشأن الكهرباء والماء وأسعار البنزين والهيئة العامة لمكافحة الفساد. وقال الشاهين ان هذه القضايا مهمة وارتأت مع الزملاء: محمد الدلال وعبدالوهاب الباطين ومبارك الحرف و.عبد الكريم الكندري وعمر الطيبطاني ونابيف المرادس ورياض العذساني وخالد العتيبي وحمدان العازمي وثامر السويط والحميدي السبيعي وعلى الدباسي تقديم هذا الطلب. وقال الشاهين ان مسؤوليتنا كنواب الا نقبل بتعطيل هذه القضايا الحيوية وان نعقد جلسة تلو الأخرى لإقرارها ولتنفيذ ما وعدنا به المواطنين خاصة أن تقاريرها جاهزة ومدرجة على جدول الاعمال لا نتنظر منا الا اقرارها.